

في تقرير شركة المصالح الاستثمارية السنوي لعام 2009:

1250 نقطة متوسط الارتفاع «المتوقع» في المؤشر السعري في 2010

الكارثة التي يمر بها السوق هو غياب الدور الحكومي الذي بدأ في دور المتفرج مع تأخر الإجراءات الحكومية في فاعليتها الى حين التنفيذ في الوقت الذي اختلفت فيه رؤية المستثمرين في طبيعة تدخل الحكومة كصانع سوق أو كمشترط حتى لم يعد المستثمرون يعملون كثيرا على دورها في امكانية تصحيح مسار السوق، واتجهت ادارة الشركات الى السبل الممكنة لديها في تعديل أوضاعها وهو ما اضعاف فرصة التعديل للسوق ومسيرة الاسواق الأخرى في ارتفاعاتها، هذا فيما يتعلق بالشق الاقتصادي المسعف للسوق أما بالنسبة الى الشق السياسي والذي لم يكن أفضل حالا من الشق الاقتصادي فلقد كثرت الاستجابات بشكل غير مسبوقة هذا العام وأصبحت شغل المجلس الشاغل حتى لم ينج منها وزير تقريبا بل اطلالت وفي سابقة تعد الأولى من نوعها سمو رئيس الوزراء، ما شكلت تلك الاستجابات عائقا امام جميع الوزارات في تادية دورها على الوجه الأمثل، بل تفرغت في الرد على تلك الاستجابات والتخصير لها.

المؤشرات المالية

وفي تحليله للمؤشرات المالية، أوضح التقرير أن التراجعات الحادة التي أصابت جميع الأسواق المالية من جراء الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في عام 2008 خلقت فرصة امام الكثير من الاسواق، عدى سوقي الكويت والبحرين، في تحقيق مكاسب كبيرة وخاصة على مستوى مؤشرات القياس في الاداء واحجام التداول مع استمرار التراجع في القيمة نتيجة لانخفاض الاسعار السوقية لجميع الاسهم تقريبا.

وقال التقرير إن المؤشر السعري لسوق الكويت بنسبة 10.2% أما الوزني فتراجع بنسبة 5.2% منه، بينما على النقيض جاءت اسواق المنطقة المحيطة فقد ارتفع مؤشر السوق السعودي والذي يعد السوق الاول في المنطقة من حيث القيمة الرأسمالية والحجم بنسبة 27.5%، وارتفع سوق دبي المالي بنسبة 10.5% بينما ارتفع مؤشر سوق ابوظبي بنسبة 14.8% وارتفع مؤشر سوق مسقط بنسبة 17% وسوق الدوحة بنسبة 1% وكان السوق الثاني في اسواق الخليج والذي شاطر سوق الكويت تراجعها هو سوق البحرين المالي بنسبة تراجع بلغت (19.2%).

وفي جانب التحليل المالي للسوق، أوضح التقرير أن السوق الفوري واصل تراجعها للعام الثاني على التوالي من جراء تداعيات الأزمة المالية العالمية والتي لم تسعفه الوسائل العلاجية في تغيير مساره اسوة بباقي الاسواق المالية الأخرى، فقد انخفض المؤشر السعري بنسبة 5.2% والوزني بنسبة 10.2% كما انخفضت قيمة الاسهم المتداولة من 35767000000 دينار في السوق خلال عام 2008 الى 21843858720 عام 2009 بنسبة انخفاض بلغت 39% نفذت من خلال 1935760 صفقه فيما بلغ حجم التداول 106216463000 سهم.

وأشار التقرير أنه فيما يتعلق بالبيوع المستقبلية انخفضت قيمة التداولات في البيوع المستقبلية من جراء التراجع العام في قيمة التداول خلال العام سواء على مستوى الشركات أو الأفراد فقد انخفضت من 3045000000 دينار عام 2008 الى 194234608 عام 2008 بنسبة انخفاض بلغت 94% نفذت من خلال 5558 صفقه بينما بلغ حجم الاسهم المتداولة 110500903 سهم.

جدير بالذكر ان البيوع المستقبلية هي التي تتم خلال ساعات السوق الرسمية، حيث يقوم صانع السوق بالشراء مباشرة من السوق الفوري على حسابه واصالح العميل.



عوامل إيجابية قد تحرك أداء السوق في الربع الأول من العام الحالي

نتائج الربع الأول «المتوقعة» ستدفع السوق بقوة إلى الأمام حتى نتائج النصف الثاني

التي بداية 30 دولارا للبرميل، وظهور موجة من التشاؤم توقعات ان ينخفض سعره الى ما دون 20 دولارا، ثم ما لبث مع بداية الربع الثاني من العام أن تحسنت أسعار النفط تدريجيا حتى وصلت الى 50 دولارا وهو يعد سعرا مقبولا لدى منتجي النفط، وعلى اثر ذلك بدأ الانتعاش يبد تدريجيا في جمع الاسواق المالية سواء العالمية أو المحيطة مدعوما بالعديد من المقومات والتي اختلفت في طرقها وأساليبها والخطط التي وضعت جميع الحكومات لمواجهة تلك الأزمة وإن اختلفت في شكلها فقد تطابقت جميعها في الضخ المباشر في الاسواق المالية لها، هذا بالإضافة الى الوسائل العلاجية الأخرى التي ساررت جنباً الى جنب مع الضخ المباشر.

غياب الدور الحكومي

وأشار التقرير إلى أن العامل الثاني الفعال الذي يتناسب وحجم

بياناتها المالية لعام 2008 وامتداد تأثير ذلك الإيقاف إلى الشركات المرتبطة بهذه الشركات الموقوفة إلى شركاتها التابعة والزميلية لها، ويعد ذلك احد ابرز مساوئ المليات المتبادلة بين الشركات المدرجة والتي يتسم بها سوق الكويت للأوراق المالية، هذا إضافة إلى نسب المديونيات العالية قياسا برؤوس أموالها أو حقوق مساهميتها والتي أصبحت تهدد استمراريتها، وأن كانت بعض الشركات قد نجحت في عمل جدولة لديونها مع دائنيها مما أعاد لها شريان الحياة مجدداً. وأضاف انه مع استمرار حالة التراجع الحادة التي أصابت سوق الكويت للأوراق المالية وكذلك جميع الاسواق المالية العالمية لعام 2008، امتد ذلك التراجع ليشمل جميع الأوجه الاقتصادية من جراء الأزمة المالية العالمية والتي تعد الاسواق منذ عام 1927، وقد امتد ذلك التراجع عالميا الى نهاية الربع الأول من 2009، واشتد ذلك التراجع بحدة خلال هذه الفترة على الاسواق الخليجية تحديدا نتيجة لتراجع أسعار النفط

إعداد: عمر راشد
توقع التقرير السنوي الصادر عن إدارة البحوث والدراسات في شركة المصالح الاستثمارية أن تشهد تداولات الجلسات الأولى من بداية العام مرحلة من الهدوء يرتب عليها تراجع حاد في قيمة وحجم التداول مع ثبات مؤشر القياس وهي فترة الترقب لنتائج الشركات لعام 2009، مضيفا: تستمر هذه الفترة طويلا فمع إعلان أو تسرب أخبار بعض الشركات يبدأ السوق في عمليات تداول نشطة نسبيا في اتجاه سريان هذه الأخبار إيجابيا أو سلبيًا، مشيرًا إلى أن الإعلانات السلبية أخذت حاصلها في الكثير من الاسعار السوقية للكثير من الشركات.

وأوضح التقرير أن الإعلانات الإيجابية المرتقبة لبعض الشركات وخاصة منخفضة القيمة السوقية حاليا ستدفع تداولات السوق ومؤشرات قياسه الى الارتفاع، وهذا متوقع مع بداية تداولات الشهر الثاني من العام.

وقال إنه من المتوقع أن تزداد حدة المضاربة وتتسع مبكرا هذه العام قياسا بعام 2009، ولذا ننصح بعدم الاحتفاظ بالأسهم طويلا، وسيخلق ذلك ارتفاعا قياسا باحجام وقيم التداولات مع تحقيق الكثير من مستثمري السوق مكاسب جيدة تعطي دفعة جيدة لباقي مسيرة العام.

كما أشار التقرير الى أنه من المتوقع ان ينتهي في الربع الاول من العام الصراع السياسي المتمثل في توتر العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بأي من الطرق، وسيكون لذلك وقع جيد على الشق الاقتصادي في الدولة وخاصة سوق الكويت للأوراق المالية، حيث انها كانت سببا رئيسيا في عدم مسيرة السوق للارتفاعات القوية التي مرت بها جميع أسواق العالم تقريبا خلال عام 2009. وأوضح أن نتائج الربع الأول أفضل بكثير قياسا مع الربع الأول من العام الماضي وسوف يدفع ذلك السوق بقوة الى الأمام حتى نتائج النصف الثاني.

كما توقع التقرير استمرار في ارتفاع اسعار النفط والمتوقع ان يعاود ملامسة 100 دولار في الربع الأول نتيجة للانتعاش الاقتصادي المتوقع لاقتصادات الدول الكبرى.

وبين التقرير أنه من المتوقع أن يتراوح ارتفاع مؤشر السوق السعري بين 1000 و1500 نقطة خلال العام بمتوسط 1250 نقطة. كما سيتم التعامل بشكل كبير على الأسهم صاحبة الأرباح التشغيلية والقرية من قيمتها الدفترية وذات الإدارة الجيدة.

2009.. عام تعميق الجراح

واصل سوق الكويت للأوراق المالية العزف منفردا تجاه الهاوية وأبى أن يساير التحسن الذي طرأ على جميع الأسواق المالية العالمية والخليجية والعربية تقريبا حتى استحق بجدارة أن يصنف كواحد من أسوأ الأسواق المالية أداء على مستوى العالم، بالرغم من استمرار التحسن الكبير الذي طرأ على أسعار النفط والتي تعد المصدر الرئيسي للاقتصاد ان لم يكن المصدر الوحيد واستقراره ما بين 60 و 80 دولارا للبرميل بدءا من النصف الثاني من العام حتى نهايته.

هكذا بدأ تقرير شركة المصالح الاستثمارية السنوي مقدمته في وصف سوق الكويت للأوراق المالية لعام 2009، مضيفا ان عوامل عدة ساهمت في ذلك سواء على المستوى المباشر المتعلق بأداء الشركات المعلن خلال العام والمتمثل في استمرار التراجع الحاد في خسائر الكثير منها، أو إيقاف البعض منها نتيجة لعدم تمكنها من إصدار

9 سلبيات تفوقت على 6 إيجابيات في 2009



السوق واجه 9 تحديات سلبية خلال العام الماضي

لبعض الشركات المدرجة في الربع الاول.

9 سلبيات مؤثرة

- 1 - كثرة الاستجابات الموجهة للوزراء وما شاب ذلك من عدم تعاون بين السلطتين في فترات طويلة على مدار العام.
- 2 - استمرار تداعيات الأزمة على بعض الشركات العالمية الكبرى، خاصة البنوك الأميركية.
- 3 - عدم وضوح الرؤية وتضارب الإخترار المتناقضة بخصوص الصفقة المرتقبة لبيع حصة 46% من شركة زين الى مستثمر اجنبي.
- 4 - سيطرة الاستثمار المضاربي بشكل كبير على الاستثمار الطويل.
- 5 - انعدام الثقة لدى المستثمرين في امكانية وجود حلول لتصحيح مسار السوق.
- 6 - عدم خروج أي مشاريع تنموية في داخل الدولة الى حين التنفيذ خلال العام.
- 7 - تراجع أسعار العقار والتأجير خلال العام الى ادنى مستوياتها منذ زمن بعيد بفعل انعكاسات الأزمة المالية.
- 8 - تعرض امارة دبي لأزمة مالية كبيرة.
- 9 - المسألة القانونية لبعض العقود الموقعة بين شركة اجيليتي كبرى الشركات المدرجة بالسوق مع الجيش الاميركي والمنظورة حاليا أمام المحاكم الاميركية.

بوصول الحزب الديمقراطي الأميركي للحكم ذي الميول السلمية مع العالم الخارجي مع بوادر حل سلمي لمشكلة المفاعلات النووية.

6 - ظهور نتائج إيجابية

الصادرة من أكبر الاقتصادات العالمية والجهات المالية العالمية بعدم دخول العالم في الكساد العظيم.

5 - انحسار التهديدات الخارجية لإيران وخاصة

بين التقرير ان عام 2009 شهد مجموعة من الأحداث الإيجابية كانت كفيلة بتصحيح السوق من أوضاعه أسوأ بباقي الاسواق المالية سواء العالمية أو المحلية، هذا إلى جانب مجموعة من الأحداث السلبية والتي كان لها النصرة والطغيان على الأحداث الإيجابية وسطرت تلك النهاية الدرامية للسوق وهي كالتالي:

6 أحداث إيجابية

- 1 - انتفاء التوجس الذي أصاب السوق من أفلاس وتصفية الكثير من الشركات المدرجة من جراء الخسائر الفادحة التي تعرضت لها خلال عام 2008.
- 2 - إعلان جميع الشركات المدرجة تقريبا باستثناء القليل منها لبياناتها المالية في الموعد المحدد لها دون ان تتعرض لعقوبة الإيقاف عن التداول.
- 3 - عودة اسعار النفط الى الارتفاع وصولا الى سعر 80 دولارا تقريبا في احدى المراحل بعدما تدنت خلال العام الى ما يقارب الـ 30 دولارا.
- 4 - البيانات الإيجابية

توقعات 2010

في توقعاته لعام 2010، أوضح التقرير أن التعامل في الأسواق المالية عموما يمثل التعامل في عصارة الاقتصاد في تلك الدول، ولذا فهي تتأثر بشدة بكل ما يحدث من مجريات سواء اقتصاديا أو سياسيا لتلك الدول والمنطقة المحيطة بها، كما أن أي سوق مالي يدعم صعوده مجموعة من الإيجابيات وتحد من صعوده مجموعة من السلبيات، ويبقى ارتفاع أو انخفاض السوق رهنا بحجم تلك الإيجابيات والسلبيات وأيهما تكون لها الغلبة والطفو على الآخر، ولن نقصد من طرح هذه المقدمة التخلي عن تسجيل توقعاتنا لمسيرة السوق في عام 2010، وإنما فقط لنوضح لجميع المستثمرين العوامل الرئيسية التي تقود السوق صعودا أو هبوطا وسنوجز هنا الإيجابيات والسلبيات المتوقعة في عام 2010 لإمكانية توقع تحديد اتجاه السوق وهي على النحو التالي:

1 - اختفاء هاجس تصفية أو أفلاس بعض شركات السوق سيعيد بعض الثقة

- 2 - لم يحدث تحسن يذكر في أسعار الاسهم السوقية قياسا بالتحسن العام في أسعار النفط وبالتالي الفاضل في الموازنة العامة للدولة مما يخلق فرصة للشراء يمكن من خلالها تسجيل ارباح في حالة تحسن اداء الشركات.
- 3 - التصريحات الحكومية عن إنفاق ما يقارب الخمسة مليارات مشاريع بنىة تحتية في البلاد سيعمل على توفير سيولة جيدة.
- 4 - الوصول الى درجات متقدمة من إنشاء هيئة سوق المال والتي قد تقر في عام 2010.
- 5 - استمرار انخفاض الفائدة الى مستويات متدنية جدا على جميع العملات قد يشجع على الاقتراض لانخفاض التكلفة.
- 6 - تحسن معظم الاسواق العالمية خلال عام 2009 وارتفاع الكثير من أسعار اسهمها السوقية سيجعل هناك ميزة نسبية للاستثمار في سوق الكويت للأوراق المالية.

شركة الشمري والميان للنظارات

وتستمر المفاجآت وصلت تشكيلة جديدة من هوديلات 2010

أجمل هدية من نظارات سيتي فيجن

CITYVISION EYEWEAR

ماركات عالمية إيطالية « بدون علب »

مجمع المثنى - ش ههد السالم - ارضي رقم 68 تليفون: 22442099
الضروانية - مجمع مغاثير - محل رقم 35 تليفون: 24773074